



جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com



## أثر الوقف والإستئناف في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام الانصاري مغني اللبيب أنموذجاً

زكي فليح الموسوي \*  
جامعة ذي قار/ كلية التربية

### المخلص

### معلومات المقالة

أثر الوقف والنداء في توجيه الحكم النحوي لابن هشام الأنصاري تتمثل فكرة البحث في النظر في قيم الأداء والوظائف الأخلاقية التي تنشأ عن طريق التوقف في موضع محدد للنص ثم استئناف الكلام من الموضوع بعده. ورافق ذلك أمثلة من القرائن الشعرية والكراتية بمساعدة معاني ترجيح أقرب إلى الهدف.

تاريخ المقالة:

الاستلام: 2019/3/3

تاريخ التعديل: 2019/4/25

قبول النشر: 2019 /9/1

متوفر على النت:2020/3/9

### الكلمات المفتاحية :

الوقف

الاستئناف

الحكم النحوي

ابن هشام الانصاري

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

### المقدمة

بحيث لا يخرج القارئ على وجه مناسب من التفسير ولا يخالف وجوه القراءات وسبل ادائها<sup>(1)</sup> اما في اللغة فان الوقف هو الحبس والكف ، ووقف الشيء حبسه<sup>(2)</sup> ، فهو قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه القارئ على نية استئناف القراءة لا بنية الاعراض ، ويكون في رؤوس الآيات القرآنية واواسطها ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً<sup>(3)</sup> . وبالنظر الى التعريفين السابقين الاصطلاحي واللغوي يعد الوقف من اهم متطلبات الفصاحة في الكلام وقراءة القران الكريم .

مما لا شك فيه ان الوقف في العبارات له الاهمية لإمطاة التداخل واللبس الحاصل فيها فيؤدي ذلك الى منع الاختلاط فيما بينها فينتظم الكلام والمعنى في النص الواحد . فالوقف والاستئناف من تمام معرفة النصوص ودراستها دراسة هادفة توخيا للمعنى المقصود . لذلك عرف علماء القراءات الوقف بانه ذلك العلم الذي يعرف به كيفية اداء القران على المواضع التي تتم عندها المعاني والابتداء من مواضع تستقيم معها المعاني وتتفق مع وجوب التفسير وصحة اللغة وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة

\*الناشر الرئيسي : [zeki@gmail.com](mailto:zeki@gmail.com) E-mail :

والمعنى وفقاً للاحتمالين السابقين يكون كالتالي :

الاول : مهما لي الليلة ؟ أي ما الشيء الذي لي الليلة ؟

والثاني : أكف عن هذا . مالي الليلة عندك ؟

ولترجيح الاستفهام وحده او احتمالية الاستئناف يتوجب على الباحث الوقوف على سياق البيت اولاً ثم سياق النص الشعري الذي ورد فيه البيت ثانياً لأجل الوقوف على القرائن المساعدة على مساندة احد المعنيين السابقين :

ان البيت السابق هو مطلع قصيدة لعمر بن ملقط الطائي تتكون من اثنتي عشر بيتاً وردت عند ابي زيد في كتابه (النوادر)<sup>(8)</sup> وكذلك في نوادر ابن الاعرابي<sup>(9)</sup> قال عمرو بن ملقط :

مهما لي الليلة مهما ليه

أودى بنعليّ وسرياليه

بطعنة يجري لها عاند

كالماء من غائلة الجابية

يا اوس لو نالتك ارماحنا

كنت كمن تهوي به الهاوية

ألفيتا عيناك عند القفا

اولى فأولى لك ذا واقية

ذاك سنان محلب نصره

كالجمل الاوظف بالراوية

يا ايها الناصر احواله

أأنت خيرام بنو جارية

أم اختكم افضل ام اختنا

أم اختنا عن نصرنا وانية

والخيل قد تجشم اربابها ال

شق وقد تعتسف الداويه

يأبى لها الثعلبتان الذي

قال ضراط الامة الراعية

ظلت بواد تجتني صمغه

واحتبلت نفتحها الأنية

ثم غدت تنبذ احراءها

إن متغناة وإن حادية<sup>(10)</sup>

ولهذه الاسباب مجتمعة وقع اختياري على مسائل الوقف والاستئناف التي اشار اليها ابن هشام في مغني اللبيب لتكون موضوعاً لبحثي المتواضع هذا .

واود ان اشير ان مباحث هذا الموضوع لم تكن مقتصرة على النصوص القرآنية فحسب بل تشمل غيرها من النصوص كالشعر والنصوص الفصيحة الاخرى ، الا ان ما ورد في البحث كان النصيب الاكبر فيه للنص القرآني والسبب في ذلك كثرة النصوص القرآنية الواردة في هذا الكتاب التي تشكل اكثر من (85%) ، وجاءت موضوعات البحث وفقاً للعناوين التالية :

1) الوقف على اسم الفعل والاستئناف او الاستفهام

2) بين الوقف على ما قبل (ثم) والعطف بها .

3) بين الوقف على الصفة والحال والاستئناف .

4) بين الوقف على ما قبل الواو والاستئناف مهما .

5) بين الحال او الوقف على ما قبلها والاستئناف .

6) بين النصب على العطف والرفع على الاستئناف .

7) بين اجابة القسم ب (لم) او تقدير محذوف مستأنف .

8) بين الحال والصفة والتعليل والاستئناف .

بين الوقف على اسم الفعل والاستئناف او الاستفهام :

ذكر ابن مالك ان الاداة (مهما) تأتي اسم استفهام<sup>(4)</sup> مستدلاً بقول الشاعر<sup>(5)</sup>:

مهما لي الليلة مهما ليه

اودى بنعليّ وسرياليه

اذ يرى ابن مالك ان (مهما) في البيت مبتدأ والجار والمجرور (لي)

هو الخبر وأعيدت الجملة توكيداً ....<sup>(6)</sup>

وعلى عادة النحاة لا نجدهم يتفقون على مسألة ما في

مستويات اللغة ، فقد ذهب ابن هشام الى رد ما جاء به ابن

مالك ورأى انه لا دليل لابن مالك في البيت على ان الاداة

(مهما) اسم استفهام ، وحجته في قلة الاستدلال بالبيت بان

هناك احتمال في هذه الاداة من انها متكونة من جزأين : الاول

(مه) وهو اسم فعل بمعنى (أكفف) ، والثاني : (ما) اسم

استفهام ، وجملة الاستفهام من (ما) الاستفهامية وما بعدها

مستأنفة لا محل لها من الاعراب<sup>(7)</sup>.

اذ ان معنى الشرط بارز لا لبس فيه ، ولا معنى لـ (اكففي) لأنه خطاب ملفع بالخشونة والجشابة ازاء المعشوق فلا تستسيغه النفس في سياق الغزل ، هذا من جهة ومن اخرى : اذا كان معنى (اكففي) لم يكن لفعل الشرط معنى او وجه .

الثالث : ان سياق القصيدة والبيت يظهران تعظيماً للحالة التي يمر بها الشاعر والشدة التي ادركته ثم ذكر في عجز البيت ما يحقق ذلك التعظيم وهو قوله : اودى بنعليّ وسرياليه : اذ ان ذهاب نعليه وسرياله يعني ان حاله بلغ مبلغاً اذهلته عما لا يذهل متيقظ عن امثاله<sup>(13)</sup> .

ونجد في الابيات التالية درأه للأخطار حتى يركض العالية ، أي انه يتخلص منها هارباً بواسطة فرسه حتى يطعن من اراد به سوءاً تخلصاً من تلك الحالة ، وكذلك بقية الابيات نجد فيها اتكائه على القوة والاخوال ، مفاخرها بأهله وعشيرته ، كل ذلك ليدفع الهم الذي اصابه واثقل نفسه .

كل ذلك يشير الى الاستفهام بـ (مهما) الذي اريد به التعظيم وتهويل حال الشاعر كان مؤدياً للغرض الذي اراد من غير اللجوء الى تجزئة الاداة (مهما) فلا حاجة الى الاستئناف .

واخيراً ارى ان لفظ (مهما) في الاستفهام اكثر تفخيماً من الاداة (ما) : للزيادة الصوتية الحاصلة من الهاء اضافة الى ان صوت المد في (ما) ، هذه الزيادة في التفخيم تتناسب مع زيادة حجم هول وعظم حالة الشاعر .

اذن فاحتمالية الاستئناف ضعيفة في النص اذ يقطع تلك المعاني التي يكتنفها السياق تقطيعاً مغللاً .  
بين الوقف على ما قبل (ثم) والعطف بها :

ذكر النحويون احكاماً مفصلة لأداة العطف (ثم) واجتزأت في ثلاثة احكام :

الاول التشريك في الحكم ، والثاني الترتيب ، والثالث : الامهال في الزمن<sup>(14)</sup> .

الا ان ما يبدو من اقوال النحاة ان هذه الاحكام الثلاثة لم تكن محل اتفاق بينهم ، فقد ذهب الكوفيون والاحفش الى ان التشريك في الحكم قد لا يتأتى بها في الجملة ، فاذا انتفى هذا الحكم اقرروا بأنها لا بد من ان تكون زائدة ولا تكون حرف عطف قط<sup>(15)</sup> .

فالملاحظ على سياق هذه الابيات ان البيت مورد البحث يتصدر القصيدة ، والظاهر عندي ان نبقى الاداة (مهما) على معنى الاستفهام ولا نعلم الى تجزئتها كما فعل ابن هشام ، أي ان لا نجعل (مه) اسم فعل و (ما) وحدها استفهام ، نعم لهذا التركيب معناه المناسب اذ ان قولنا (مه) يعني (اكفف) أي ان هناك مخاطبة في النص وان كان افتراضياً والسياق يسند ذلك الخطاب ، اذ نرى الشاعر في البيت الثاني يوجه خطابه الى شخص من خياله يراه لاثماً له اذ يقول :

..... إنك قد يكفيك ..... وقال في البيت الرابع .... يا اوس لو نالتك ارماحنا .... فخاطب (اوس) وهو فرس الشاعر ، وقال في البيت الخامس :

الفيثا عيناك عند القفا ..... وقال في البيت الذي بعده :

ذاك سنان محلب نصره ..... وقال في البيت الذي بعده :

يا ايها الناصر اخواله ..... ثم قال بعده :

ام اختكم افضل .....

فالملاحظ ان الخطاب يكتنف في النص الشعري وذلك في اغلب ابياته ولذلك ارى ان ما قدمه ابن هشام يعضده السياق ، فاسم الفعل (مه) بمعنى (اكفف) يطابق سياق الخطاب وان كان خطاباً مفترضاً .

غير ان ما قدره ابن هشام يمكن ان يعارض من جوانب :

الاول : لم يرد في اللغة العربية ان يرسم متصلاً اسم الفعل مع اداة استفهام ، اذ وردا في قول الشاعر (مهما لي) متصلين اعني اسم الفعل (مه) واداة الاستفهام (ما) ولو اريد معنى اسم الفعل لفصل في الكتابة عن (ما) الاستفهامية ، اذ ان للرسم الكتابي سطوته على المعاني .

الثاني : اذا سلمنا بما ذهب اليه ابن هشام فان ذلك يوجب ان يكون ذلك التقدير ممكناً في كل نص والحوال اننا لا نجد ذلك ممكناً في الكثير من النصوص الفصيحة<sup>(11)</sup> ومن ذلك قول الشاعر !

أغرّك مني ان حبك قاتلي

وانك مهما تأمري القلب يفعل<sup>(12)</sup>

فان ذلك البيت لا يمكن ان يكون معناه :

وانك اكففي . ما تأمري القلب يفعل -

(( ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ (....) ))<sup>(24)</sup> .

ان المتأمل في النص الكريم والاستئناف الوارد فيه لا يستطيع ان يوجه حكماً سلبياً او ايجابياً الى ما قرره ابن هشام من عدم تعلق ما بعد (ثم) بما قبلها ، فلا بد للباحث اذن ان يقف عند عدد من المضان منها :

الاول : ان فعل الرؤية لم يوجه فقط الى اعادة الخلق بل الى ابداء الخلق واعادته وتم ذلك من خلال الجمع بينهما ب (ثم) .

الثاني : ان السؤال المطروح في النص الكريم هو ان طلب الاقرار الوارد في الآية الكريمة ليس على سبيل الفرض والايجاب والا فان ذلك يؤدي الى ان يكون الانسان مخالفا للأوامر الالهية وعاصيا شرعا بل يجب ان توجه له عقوبة دنيوية قبل الاخروية على الرغم من ان ذلك الامر وهو النظر الى كيفية الخلق ثم اعادتهم من الامور المستحيلة الحصول الا باذن الله تعالى ، ولذا فان التهافت في الغرض المقصود بارز اذا ما ذهبنا الى رأي ابن هشام .

اذ ان المبني الذي تبني عليه ابن هشام رأيه السابق في الاستئناف بعد (ثم) هو ان اعادة الخلق واقعة على سبيل الحقيقة الوجودية ، وانها لم تقع بعد ليقروا برويتها.

والواقع ان الرؤية والنظر المذكورين في الآية الكريمة موضع البحث لم تكن قد جرت على سبيل الفرض والايجاب ، وانما قصد بهما التفكير والتأمل في خلق الله سبحانه وتعالى كي يزداد الانسان يقيناً بربه وخالقه والاستئناس بجزء القدرة على الخلق والاعادة وهو جزء لا يتجزأ من عبادة الباري عز وجل ، فالآية المقدسة محمولة على الارشاد وحث النفس البشرية على العلم والمعرفة الا ان هذا الامر سيبقى مخصوصاً برب السماوات والارض ، قال تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَاباً ﴾<sup>(25)</sup> .

ففي الآية اذن حض على التدبر سواء كانت اعادة الخلق وقعت ام لم تقع ، ام تقدمت على الرؤية ام تأخرت ، والى ذلك تكون جملة (يعيده) معطوفة على جملة (كيف يبدئ الله الخلق) وهو عطف تحمل فيه (ثم) على الجمع بين الخبرين ليس غير ، وذلك لأننا قدمنا ان الوظائف التي قررها النحاة في الاداة (ثم) غير

ومن النصوص التي اتكأ عليها اصحاب هذا المذهب قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاعَتْ عَنْهُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ وَضَاعَتْ عَنْهُمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ .  
الا ان البصريين قدروا جواباً ل (اذا) في الآية الكريمة قبل (ثم) ليستقيم لهم ما اقروه ، فالتقدير: ارعوا فآؤوا الى امر الله ثم تاب عليهم ، فلا زيادة ل (ثم) على هذا التأويل .

وذهب بعض النحاة الى ان الترتيب ب (ثم) قد يختلف فلا تقتضي ترتيباً<sup>(16)</sup> في نصوص كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾<sup>(17)</sup> ، وقد خرج ابن هشام هذا النص الكريم في اوجه متعددة :

الاول : ان العطف على محذوف ، والتقدير من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها .

الثاني : ان خلق حواء من ادم لما لم تجر العادة بمثله جيء ب (ثم) بترتيبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه .

الثالث : ان (ثم) لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال : بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب أي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب<sup>(18)</sup> .

وهذه هي اهم التأويلات وما تبقى منها بعيد لا يرقى الى تركيبة النص القرآني .

اما الامهال فقد لا يطرد بحسب مذهب القراء<sup>(19)</sup> ومن النصوص التي اوردها شاهدا على عدم الترتيب قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ثم آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ<sup>(20)</sup> اذ ان الايتاء بسبق التوصية بدهر طويل ، وخرجه الزمخشري على ان هذه التوصية على قدمها لم تزل توصيها كل امة على لسان نبيهم ، فكانه قيل : هذا ما وصاكم به قديما وحديثا<sup>(21)</sup> .

مما سبق يبدو لي ان (ثم) لا تطرد في احكامها الوظيفية على الرغم من ايجائيتها البارزة في التشريك ، ولهذا السبب بحسب رؤيتي يذهب ابن هشام الى استئناف الجملة بعدها وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكُمْ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ<sup>(22)</sup> اذ يرى ان جملة (يعيده) مستأنفة ، وقد علل رأيه هذا بان اعادة الخلق لم تقع بعد فينظروا برويتها<sup>(23)</sup> مؤيدا ذلك بسياق الآية نفسها قائلا :

الا ان الالوسي جوز العطف على (بيدي) غير انه اول الاعادة بان الباري عز وجل ينشئ كل سنة مثل ما انشأه في السنة السابقة من النبات والثمار وغيرهما))<sup>(31)</sup> وكذلك جَوَز البيضاوي العطف على قوله (أولم يروا)<sup>(32)</sup>

وسواء كان العطف على قوله (أولم يروا) ام كان على (بيدي) فهو جائز ، وسنقارن بين المعنيين المترشحين من الاستئناف والعطف :

اولا : معنى العطف :

مر بنا ان الرؤية البصرية الواردة في النص الكريم من الواضح البارز والظاهر في النص انها واقعة على الابداء والاعادة وان المعنى هو ارادة التدبر والتأمل في الخلق ، فلا نصير التقديم والتأخير بين (بيدي) و (يعيد) ، وبما ان الامر كذلك فأنا نجزم بان (ثم) انما جاءت لعطف الخبر الاول على الخبر الثاني جمعا مطلقا بينهما من غير نظر الى ترتيب معين ولا سيما اننا نلاحظ في النص الكريم ان هناك شدة تعلق بين الخبرين (الابداء والاعادة) الا ان ابن هشام تمسك بالترتيب فاقر بالاستئناف .

ثانياً : معنى الاستئناف :

ان القول بالاستئناف يعني ان جملة (يعيده) منقطعة عن جملة (بيدي) وذلك الانقطاع يجعل فعل الرؤية يقع على الابداء ما يدل ان الامر بالتفكر والتدبر والتأمل لا يشمل اعادة الخلق على الرغم ان ما ذكره القران الكريم في قصتي ابراهيم وعزير عليهما السلام كان في اعادة الخلق وذلك اولى بالتدبر لوقوعه حقيقة وجاء في اقدس النصوص وهو القران الكريم .

فما الحكمة اذن من الامر بالتدبر في ابداء والنشأة وامتناع ذلك في الاعادة ، والاعادة اهون وايسر من الابداء والانشاء ، الا ان يكون ذلك مراعاة من قبل ابن هشام للصناعة النحوية .

بين الصفة والحال والتعليل والاستئناف :

ان المتبع لإجرائية الجملة العربية في الكلام الفصيح يجد ان الجملة تاخذ حالات اعرابية او وظائف وقد تسمى مواقع داخل النص ، وهذه الوظائف اذا اختلفت فمن المحتم انها تخلف اجواءً معنوية مختلفة كذلك .

وهذه الوظائف قد تتعدد او تحتل فيأخذ النص منحى اخر ، وقد يداخله الاستئناف ، وبذلك يعطي ذلك التعدد او الاحتمال

مطردة ، وبذلك تحمل جملة (يعيده) على العطف اولى من قطعها بالاستئناف عما قبلها وذلك لان شدة التعلق بين الجملتين في المعنى بارزة واضحة فلا معوز الى تقطيع اجزاء النص بمقاصد بعيدة جداً ، والانحناء الى قواعد الصناعة النحوية .

اما من اذن لهم الرحمن في رؤية الخلق واعادته فهم من نخبة البشر من الانبياء والمرسلين ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُوْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(26)</sup>

وقال في عزير عليه السلام : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَىٰ الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(27)</sup>

فالإحياء والاعادة مخصوصة لبعض الناس وليس لكل انسان وانما نحن مأمورون بالتدبر ، فهي اذن في حكم الممكن ولكن بإذن الله تعالى ، قال ابن عاشور : (( والمعنى الم يتأملوا في هذا السؤال اي في الجواب عنه والاستفهام بـ (كيف) مستعمل في النص الكريم للتنبية ولفت النظر ولا يراد به طلب الاخبار))<sup>(28)</sup> هذا من جهة ومن جهة اخرى ان العطف بـ (ثم) هنا جائز ، والى مثل هذا الرأي ذهب الكثير من المفسرين ، فأبو السعود يرى ان : (( قوله تعالى (ثم يعيده) عطف على (اولم يروا) لا على (بيدي) لعدم وقوع الرؤية عليه ، فهو اخبار بانه تعالى يعيد الخلق قياسا على الابداء وجوز العطف على (بيدي))<sup>(29)</sup> .

وقد منع الالوسي العطف بـ (ثم) على (بيدي) ثم اوله على الصحة قاتلا : (ثم يعيده) عطف على (اولم يروا) لا على (بيدي) لان الرؤية ان كانت بصرية فهي واقعة على الابداء دون الاعادة فلو عطف عليه لم يصح .... لان المقصود الاستدلال بما علموه من احوال المبدأ على المعاد لإثباته فلو كان معلوما لديهم لكان تحصيلا حاصلًا))<sup>(30)</sup> .

الثاني : يحسب رأي ابن هشام ان المعنى يقتضي ذلك ومن هنا على الباحث النظر في المعنى ومدى تطابقه والوقف المرجح هذا ثم استئناف كلام جديد .

فالملاحظ على قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزَيْنَةِ الْكُوكَبِ ﴾ وَحَفْظاً مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ ان قوله تعالى (لا يسمعون) شديد التعلق بالآية التي تسبقه ، اذ ان جملة (لا يسمعون) وما عطف عليها اذا ما غضضنا الطرف عن المعنى فتكون صفة او حالا او انها تعليلا لما قبلها أي : لئلا يسمعو ثم حذف اللام بحسب قول ابن هشام السابق .

فبحثنا الان امام مسارين : اما ان تكون جملة : (لا يسمعون) وما بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب لان المعنى يقتضي ذلك وهذا ما علله ابن هشام لأنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمَع ، او تكون صفة او حالا لما قبلها أي انها متعلقة بها ، وللحديث عن ترجيح ايهما علينا النظر في مسألتين :

الاولى : صيغة (يسمعون) وما توجي به من معنى مختلف عن السمع الاعتيادي ، اذ ان (يسمعون) بتخفيف السين غير (يسمعون) بتشديد السين .

الثانية : الايحاء المتأني من قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ يجعل المتلقي يقر في ظنه ، بان هذه الشياطين يمكن ان تستمع الى شيء مع وجود الموانع وسياتي تفصيل هاتين المسألتين :

الاولى : ان صيغة (يسمعون) بتضعيف السين يكون الاصل فيها (يسمعون) وهي صيغة تدل على التهيؤ او التحضير للسمع ، فاذا توقفنا عند حدود هذه الصيغة نحصل على معنى محدد وهو انهم لا يستطيعون السماع بل يحاولون ذلك

الثانية : ان محاولة التسمع هذه من قبل الشياطين محاولة مستمرة الى يومنا هذا والدليل على ذلك ان النيازك والشهب تشهد اليوم وهي تجري بسرعة البرق لضرب هذا الجنس المتمرد على اوامر السماء وذلك ما ذكره القران في سياق هذه الآية قال تعالى : ﴿ وَيُقذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُوراً وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾ إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴿ ، فالفعل (يقذفون) جاء بصيغة المضارع للدلالة على الحال المشاهدة المستمرة المتصلة عبر الزمن ، اما العذاب فقد عبر

اثراءً معنويًا هائلا ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزَيْنَةِ الْكُوكَبِ ﴾ وَحَفْظاً مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ (33) فقد ذهب ابن هشام الى قوله : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ جملة مستأنفة استئنفا نحوياً لا بيانياً وجعله استئنفا خفياً على القارئ اذ قال ما نصه : ( فان الذي يتبادر الى الذهن انه صفة لكل شيطان احوال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي للاستئناف النحوي ولا يكون استئنفا بيانياً لفساد المعنى ايضا ، وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعو ثم حذف اللام كما في (جتت ان تكرمي) ثم حذف (ان) فارتفع الفعل كما في قوله (34) :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي

وان اشهد اللذات هل انت مخلدي

فيمن رفع (احضر) ، واستضعف الزمخشري (35) الجمع بين الحذفين . فان قلت اجعلها حالا مقدره أي : وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا سماعه أي بعد الحفظ . قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمروية في قولك : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، أي مقدر حال المروية ان يصيد به غدا ، والشياطين لا يقدرن عدم السماع ولا يريدونه (36) .

والان علينا التأمل بالاستئناف والوقف الذي قدره ابن هشام في الآية الكريمة ليتسنى لنا مناقشة المسألة ولا سيما ان النصوص القرآنية حمالة ذو وجوه فلا ضير من التمهيص والتنصيص في المسائل ، اذ ان من الملاحظ على الاستئناف الذي اشار اليه ابن هشام هو استئناف واقع بعد الفاصلة القرآنية ، وهذا النوع من الوقف يختلف فيه علماء القراءات القرآنية والتجويد على اوجه :

الاول : يجب الوقف على ما قبل رأس الآية

الثاني : جائز اذا لم يخل بالمعنى

الثالث : ترجيح الوقف على كل حال وان كان شديد التعلق بما بعده (37) .

وقد اجتمع رأي ابن هشام في الآية مورد البحث امران الاول : انه وقف على رأس الآية فهو وقف مرجح

والدليل الاخر على وجود الاستراق وانهم يستمعون قوله تعالى في سياق اخر من سورة الحجر وهو قوله تعالى: ﴿ وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴿٤٢﴾ إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ ﴾ (42) فالاستراق مستثنى من الحفظ وهو التصنت والتسمع .

اما قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿ إِيَّاهُمْ عَنِ السَّمْعِ مَعْرُوفُونَ ﴾ (43) فهو دال على نفي السمع لا نفي التسمع الذي هو من مقدمات الاستماع ، وقد نص الطبرسي على ان جملة (لا يسمعون) جملة في محل جر صفة لـ (كل شيطان) (44) لئلا ينقطع المعنى .

والمعنى الذي يتحصل هو: (وحفظناها من شياطين مسترقة للسمع وان كانت لا تستطيع السمع فلا وقف ولا استئناف) . ومن هنا يتضح ان الخلاف الوارد بين علماء القراءات في مسألة الوقف على رؤوس الآيات والاستئناف بعدها هو خلاف له مرجحاته لان المسألة متعلقة بالمعنى ولذلك رجحنا هنا الوصل لا الوقف لان المعنى متصل اتصالاً وثيقاً كما رأينا .

#### بين الصفة والاستئناف :

يذهب النحاة في تقديراتهم المشهورة الى ان الجملة اذا وقعت بعد النكرة فهي في موقع الصفة لها ، اما اذا وقعت بعد المعرفة فهي في موقع الحال منها (45) ، فمثال الاول نقول : رأيت رجلاً يسير ، فجملة (يسير) في محل نصب صفة لـ (رجلاً) النكرة ، ومثال الثاني نقول : رأيت احمد يسير ، في محل نصب حال من (أحمد) المعرفة .

واتكأ على هذه القاعدة المقررة جعل ابن هشام قوله تعالى: ﴿ مُدْهَمَاتَانِ ﴾ في سياق قول الباري عز وجل: ﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ قَبَائِرِ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (46) صفة واحتمل فيها الاستئناف على تقدير حذف المبتدأ (47) أي هما مدهامتان . فالتحصل من كلام ابن هشام تركيبان في الآية الكريمة الاول: (جنتان مدهامتان) .

والثاني: (جنتان قبأير الاء ربكما تكذبان مدهامتان) ، ولعل في التركيب الثاني هو الفصل بين (جنتان) و (مدهامتان) اسلوبه خاصة في الآية الكريمة الا وهي اسلوبية التابع والاعتراض اذ شكلت حضورها الخاص في النص ، فالتأمل في كلمات الآية يجد ان توجه القصد الى الدهمة هو الذي جعل الكلمة منفردة

عنه بالجملة الاسمية لدلالة ثبوته عليهم فلا يفارقهم البتة ، وعبر عما يتحقق بالماضي للدلالة على حصوله نادراً لوجود الشهاب الثاقب عقاباً له .

والسؤال المطروح في النص الكريم هو: كيف ان الباري عز وجل ينفي اصل التسمع ثم يقول (ويقذفون من كل جانب) فان كانوا هم لا يسمعون اصلاً أي لا يحاولون التصنت فلماذا يقذفون من كل جانب؟؟!!

وهذا الدليل السياقي يرجح بان التسمع المذكور في النص الكريم غير منتفي بل مؤكد الوجود ، ولعل هذا الطرح يسوق الكلام بنا الى الجزم بان اداة النفي (لا) الواردة في قوله تعالى: (لا يسمعون) ليست نافية بل هي لتأكيد التسمع وان لم تعد كذلك فلا يبقى معنى لقوله تعالى: ﴿ وَيُقَذَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴿٤٧﴾ دُخُوراً وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾ فان كانوا لا يستطيعون محاولة التصنت فلماذا يقذفون ويعذبون ان خطف واحد منهم خطفة؟؟!! ، اذ لا يجوز العقاب قبل الجناية .

والاسلوب الوارد في النص القرآني – اعني مجيء (لا) غير نافية بل مؤكدة للفعل وحدوثه – له نظائر بارزة في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٤٨﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (38) ففي هذا النص الكريم لو كانت الاداة (لا) نافية لم يبق معنى لقوله (وانه قسم لو تعلمون عظيم) فالشياطين لولا محاولة تسمعها وتصنتها لما عوقبوا بالشهاب الثاقب ، فقد ورد في كشف الزمخشري: ( أو يتسمعون وهم يقذفون بالشهب ...) (39) .

فالتسمع وارد مدلول عليه بنص الآية الكريمة وبذلك يمكن حمل النص القرآني أي قوله تعالى (لا يسمعون) بها صفة لكل شيطان والتقدير يكون كالتالي: وحفظاً من كل شيطان يحاول التسمع ، وهو معنى مستقيم بعد ان اثبتنا ان الاداة (لا) ليست نافية للفعل بل تؤكد حصوله ، واوردنا نظيراً لذلك من سورة الواقعة المباركة ، وذلك منافٍ للاستئناف الذي قال به ابن هشام معللاً بالمعنى الذي استقاه من المفسرين ، قال البيضاوي: (( كلام مبتدأ لبيان حالهم بعد ما حفظ السماء عنهم )) (40) وقال ابو حيان: (( كلام منقطع مبتدأ اقتصاصاً كما عليه حال المسترقة للسمع )) (41) .

اما ابن هشام فإنما يذكر وجهي الاستئناف والصفة في (مدهامتان) مراعاة للصنعة النحوية ، والحال ان هناك قصدية واضحة في ذلك التناسق النصي المكتنف للسورة جميعا في توخي معنى مقصود .  
بين الحال والاستئناف :

مرينا ان الجملة اذا وقعت بعد المعرفة تعرب حالا<sup>(48)</sup> كما في قولنا (رأيت زيدا يسير) فجملة (يسير) حال من زيد المعرفة . والذي يبدو لي ان هذه القاعدة النحوية ليست مطردة بل هي تقريبية نوعا ما ، ففي قوله تعالى : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ وطبقا للقاعدة المذكورة تكون جملة (كانت من الغابرين) حالا من (امرأته) المعرفة ، الا ان الباحثين في الشأن الدلالي خالفوا ما ذكره النحاة متكئين على المعنى القرآني ، اذ قالوا ان جملة (كانت من الغابرين) جملة مستأنفة لا محل لها من الاعراب ، اذ قدروها جواب لسؤال مقدر متصيد من السياق ، وكأنه حينما قالت الآية : (الا امرأته) سُئِلَ : لماذا استثنيت امرأته من النجاة فجاء الجواب عن ذلك بانها (كانت من الغابرين)<sup>(49)</sup> .

وعلى الرغم من ان هذه القاعدة يشوبها عدم الاطراد او اللزوم فإننا نرى ان النحاة قد اشترطوا فيها بعض الشروط ليصح كونها حالا ، ومن هذه الشروط ان لا تصدر بعلم استقبال كالسين وسوف و(ان) المصدرية و(لن) وغيرها من علامات الاستقبال<sup>(50)</sup> .

ولهذا السبب يرى ابن هشام ان جملة (سهيدين) في سياق قوله تعالى في قصة ابراهيم مع النمرود : ﴿ فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ ﴾ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَمَّيْنِ ﴿ جملة مستأنفة وليست حالا من المعرفة (ربي) ، وعلة ذلك ان هذه الجملة مصدرية بعلم استقبال وهو (السين) اذ قال ما نصه : (ما يمنع الحالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو : (زارني زيد سأكافئه) او (لن) (انسى له ذلك) فأن الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين و(لن) مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال ، اما قول بعضهم في (وقال اني ذاهب الى ربي انه سهيدين) ان (سهيدين) حال كما تقول : (سأذهب مهدين) ، فسهب<sup>(51)</sup>

من غير سبقها بمبتدأ وكذلك اسلوبية الفصل والاعتراض بين (مدهامتان) و(جنتان) بجملة (فبأي اء ربكما تكذبان) لعل المقصود منها اقرار صفة الدهمة وتحقيق نطقها لان ذلك يكون توجهها لأنظار المتلقي الى ذلك التوصيف المهول المؤثر في النفس الانسانية حيث ابراز ذلك اللون القاتم المتحصل من شدة ري تلك الفاكهة ورونق تلك الجنتين لإرغام الانسان على التأمل بما في تلك الجنة من الخير والنعيم .

فالصفة اقرب ولكن من غير تقدير مبتدأ لان الاستئناف النحوي يفصل ذلك التابع في الآية ويسقط وظيفة الاعتراض المكتنف للآية ، والحال ان صفة الدهمة ملتصقة التصاقا شديدا بـ (جنتان) .

اما جملة (فبأي اء ربكما تكذبان) فعلى الرغم من كونها معترضة الا انها قد وردت بأسلوبية نادرة اذ عملت على اقراد الصفة عن الموصوف لإلباسها ذلك الاهتمام من قبل المتلقي وتوجيه الانظار اليها ، فهو وصف في مسلك الاطناب لبيان حسن الجنتين وترغيبا في السعي لنيلهما وذلك موجب لأفرادهما بذلك الوصف ، اذ لا يخفى ما في اسلوب افراد الصفة من لفت نظر وتشنيف الاسماع لكنوزها بين الجنتين هذا أولاً .

والامر الثاني ان الدهمة تعني شدة الخضرة ، وهذه الصفة لا تستعمل الا للنباتات والرياحين ، اما قوله (ذواتا افنان) فلا تطلق هذه الصفة الا على الاشجار وما شاكلها لان هذه الصفة خاصة بها اذ ان افنان هي اغصان الاشجار فالآية الكريمة عبرت عن كل شيء بخاصيته ، وبما ان وجود الاشجار في الجنة يشير الى صفة خاصة في تلك الجنة ولعلها تشير الى مرتبتها من بين تلك الجنان وهذا يعني ان لهذه الجنة ما يميزها عن غيرها ، وهذا التمييز عبرت عنه الآية الكريمة بتميز في تركيبية التعبير بأفراد تلك الصفة بتلك الأسلوبية المميزة فالتميز في صفة تلك الجنة يتبعه تميز بإفراد معنى تلك الاسلوبية المبرزة لرتبة تلك الجنة .

اما تقدير المبتدأ يفقدنا هذه المعاني الناشئة من ذلك التعبير المتكرر في السورة المباركة الذي نشأ عنه ذلك الافراد الصفاتي المبرز لطبيعة الرتبة الخاصة لتلك الجنة التي جعلها البارئ عز وجل درجات بحسب درجات المؤمنين .



الجملة الواقعة حالاً من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها تفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها .

وتظهر صحة ما تقدم اننا اذا قلنا : (جئت وقد كتب زيد) فلا يجوز ان يكون حالاً اذا كانت الكتابة قد انقضت حال المجيء لا حال التكلم ، ويجوز ان يكون حالاً اذا شرع في الكتابة وقد انهي منها جزءاً الا انه متلبس بها يعني في حال المجيء<sup>(54)</sup> .

اذن ليست الحال هي التي تقابل زمن الحال او زمن الحضور المقابل للماضي والمستقبل وانما هناك مراعاة لزمن التكلم ؛ ولذلك لم يمتنع مجيء الحال للعامل الدال على الاستقبال<sup>(55)</sup> كما في قوله تعالى : ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾<sup>(56)</sup> وقول سعد بن ناشب<sup>(57)</sup> :

سأغسل عني العار بالسيف جالبا

عليّ قضاء الله ما كان جالبا

الثاني : دلالة الحال ودلالة الاستئناف والمقارنة بين المعنيين . دلالة الحال : ان جملة (سهيدين) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَهَيْدِينَ ﴾ اذا ما عبرت في محل الحال فهي لا شك حال مقدره في زمن الاستقبال فالتقدير يكون كالتالي : قال اني ذاهب الى ربي مهديا فيما ياتي من دعوتي ، وهذا هو ما حصل للنبي ابراهيم اذ امر الباري عز وجل بالذهاب عن دولة الكفر في بابل فصمم على الخروج من بلده وهو (اور الكلدانيين) ، وهذه اول هجرة له في سبيل الله ، وقد ذكرت التوراة انه قد خرج بعد نجاته من نار نمروث الى بلاد حران في ارض كنعان من بلاد الفينيقيين<sup>(58)</sup> .

فالسین المتصلة بالفعل ادت غرضين في ان واحد :

الاول : بيان حال النبي ابراهيم عليه السلام من الهداية مستقبلاً كما بيناه في رحلته لدعوة التوحيد واما الهداية فهي هدايته للناس من خلال دعوته تلك ومعرفته بطرائق التوحيد وكيفية التعامل مع الامم والشعوب الكافرة .

الثاني : من اغراض السين هو الوعد بتحقيق ما اراد من تلك الهداية فالسين ادت هذا الغرض بوضوح ، فقد ذكر النحاة ان السين احيانا تفيد الوعد بحصول الفعل<sup>(59)</sup> وان افادتها الوعد تقتضي توكيده وتثبيت معناه .

ومن النصوص القرآنية التي اوماً اليها النحاة قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

والان وبعد الاطلاع على رأي ابن هشام فان لنا الوقوف على جانبين مهمين :

الاول : المبني النحوي الذي بنى عليه ابن هشام رأيه او قاعدة الاستئناف .

الثاني : وظيفة الاستئناف ووظيفة الحال وايهما ارجح في معنى النص القرآني والقرائن المساعدة في ذلك :

الاول : المبني النحوي :

اذ ان تصدر الحال بعلم استقبال ليس ممتنعاً عند جميع المدارس النحوية بل اجازه الكوفيون من غير قيد او شرط<sup>(52)</sup> هذا من جهة ومن جهة اخرى ان لكلام البصريين ومن تابعهم من المتأخرين كلام مطلق في هذه القاعدة التي تحتاج الى نظر في جنباتها الخفية :

اذ ان علة ذهاب البصريين الى هذه القاعدة هو استبشاع الجمع بين كون الكلمة حالاً وبين اقترانها بعلامة استقبال وذلك لان الحال انما سميت حالاً لان المراد منها ثبوت وصف في الحال أي في زمن الحضور وان هذا ينافي اقترانها بعلامة استقبال في الجملة نفسها<sup>(53)</sup> والحال ان ما قدمه ابن هشام والبصريون ينافي الواقع ان لم يكن باطلاً ، اذ ان الحال بالمعنى الذي نحن فيه تجماع الازمنة الثلاثة على السواء ولا تتناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشراكاً لفظياً وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم استقبال كما لا يخفى على احد . فالصواب ان الافعال اذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الازمنة فهم منها استقباليها وحاليها وماضويها بالقياس الى ذلك القيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد ، فقد صرح النحاة في مباحث (حتى) ان يكون الفعل مستقبلاً نظراً الى ما قبله وان كان ماضياً نظراً الى زمان التكلم ، وعلى هذا فإذا قلت (جاءني زيد ركب) كان المفهوم من كون الركوب ماضياً بالنسبة الى (المجيء) مقدماً عليه فلا تحصل مقارنة الحال ، واذا دخلت عليه (قد) قربه من زمان المجيء ، ويفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدماً على المجيء ، واما اذا قلت : (جاءني زيد يركب) دل على كون الركوب في حال المجيء وحينئذ تظهر صحة كلام النحاة في هذا المجال او المقام في وجوب تجريد

اشركت بينهما بالباء فجريا عليه ... فالواو تجمع هذه الاشياء على المعاني))<sup>(62)</sup> فالعطف بالواو او غيرها من حروف العطف يعني التشريك بالحكم بين المعطوفين سواء كانا اسمين كما جاء في تمثيل سيبويه او فعلين او ما شاكلهما من المشتقات . والنصوص الفصيحة في هذا المجال لا حصر لها الا اننا نجد في كثير من الاحايين التباس العطف مع الاستئناف ولا سيما عندما يستطيل النص وخاصة في القران الكريم .

ومن ذلك ما ابداه ابن هشام الانصاري في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾<sup>(63)</sup> اذ قال ما نصه : (( فظاهر الامر جواز كون اصغروا كبر معطوفين على لفظ ميثقال او على محله وجواز كون (لا) مع الفتح للتبرئة ومع الرفع مهيمة او عاملة عمل ليس ، ويقوي العطف انه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه تعالى : ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾<sup>(64)</sup> الآية الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ (ميثقال) ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عنه ثبوت الكتابة كما انك اذا قلت : (ما مررت برجل الا في الدار) كان اخبارا بثبوت مرورك برجل في الدار ، واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على (في السماء) وان ما بعدها مستأنف ...))<sup>(65)</sup> ، فيتبادر الى الذهن من كلام ابن هشام ان سبب احتمالية الاستئناف في النص الكريم ان افادت ثبوت العزوب عند الباري عز وجل لا تكون الا في كتاب مبين وذلك في حالة العطف اي عطف (اصغر) وما بعده على (ميثقال) ، وبحسب رأيه ان ذلك لا يحتاج من الباري الى كتاب مبين ، ولذلك جعل الوقف على كلمة (السماء) حتى لا تتعلق بالقصر في ذيل الآية لأنه هو الموجب لتعلق ثبوت العزوب بثبوت الكتاب المبين .

ومن جهة اخرى ان ابن هشام بحسب رأيه السابق جعل معنى قوله تعالى : (الا في كتاب مبين) كناية عن ضبط الشيء والتحفظ به ، وهو معنى ليس بمقطوع فيه حتى يذهب الى الاستئناف .

وسنقف بشيء من البسط في المسألة لإتمام البحث في تلك الاشكالية في النص :

﴿(60) فالكفاية واقعة لا محالة لان قدرته تعالى تفوق كل قدرة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(61)</sup> فالسين افادت وجود الرحمة وهي المؤكدة للوعد لان الاطالة توجب الرحمة .

## (2) القول بالاستئناف :

ان القول بان جملة (سهيدين) مستأنفة يعني ان هناك فصلا للكلام عن قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَمَّيْنِ ﴾ ، اي ان الوقف على كلمة (ربي) وكان سائلا يسأل : لماذا هذا الذهاب والتوجه الى الرب ؟ فياتي الجواب من النبي عليه السلام : (سهيدين) فالهداية علة الذهاب وهذا ما لا يمكن تصوره في النص القرآني اذ ان كلام النبي ابراهيم عليه السلام (اني ذاهب الى ربي) اما موجه الى القوم واما موجه الى اهله الذين هم على دينه ، وفي الحالين لا يمكن توجيه سؤال الى النبي من قبل قومه او اهله او مناقشته فيما امره الباري عز وجل في الذهاب الى دعوة اقوام اخرين اذ ان الاوامر الالهية لا تناقش بل تؤدي فحسب هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نجد ان مع الاستئناف ضياع معنى التوكل الالهي او الوعد الرباني بين ابراهيم وربه ، وذلك لان هذه الجملة اصبحت لمجرد الرد او الجواب لبيان علة الذهاب الى اقوام لدعوتهم الى التوحيد وبيان سؤال سائل مقدر متصيد من السياق على ما في ذلك من تحميل النص القرآني فوق ما يحتمل .

واعتمادا على ما تقدم فاني ارى ان الذهاب الى جعل الجملة حالا هو الاولى لسعة المعنى ودقته في الغرض وهو ما يناسب دقة النص القرآني ، اما التمسك بالصنعة النحوية فهو شأن مؤسس لقواعد اللغة لا المعاني .

## بين العطف بالواو والاستئناف :

قال سيبويه في واو العطف : (( هذا باب ما اشرك بين الاسمين في الحرف الجار فيجريا عليه كما اشرك بينهما في النعت فيجريا على المنعوت وذلك قولك مررت برجل وحمار قبل فالواو

يبقى في الغيب على ما كان عليه مع بروزه ، ومعنى ان كونه في اللوح المحفوظ كناية عن كونه من جملة علمه تعالى ، وهذا العلم اما مغيب او ظاهر وكل مغيب يظهر والا كان معدوما لا ان يكون مغيبا وظهوره وقت ظهوره لا يرفع كونه مغيبا فلا يكون . وبذلك لا يكون الاستثناء منقطعاً ، وبرهان ذلك انك لو قلت : علم الساعة مغيب عن الناس الا علمهم بها حين تقوم يشاهدونها لم يكن هذا الاستثناء متصلاً<sup>(72)</sup> .

والذي يبدو لي ان اسلوب النص الكريم هو اسلوب قصر لإفادة التوكيد ليس غير ، فنحن اذن امام معنيين :  
الاول : عطف (اصغر) و (اكبر) على (مثقال) .  
الثاني: الاستئناف في قوله تعالى : (ولا اصغر من ذلك ولا اكبر) فلنناقش ذلك:

الاول : معنى العطف :

لا نريد هنا تكرار اقوال المفسرين السابقة التي لا طائل من ورائها لكثرة الاخذ والرد فيها ، والتأويلات التي حمل فيها النص القرآني اكثر مما يحتمل اذ ان العطف ظاهر في النص والمعنى متصل اتصالاً شديداً ، فقوله تعالى : (من مثقال ذرة) نجد ان حرف الجر (من) للتنصيص على الجنس بعد تفسيره بلفظ (ذرة) ، والمعنى : لا يعزب عنه اية ذرة في الارض ولا في السماء ، وهذه هي القدرة المطلقة للباري عز وجل ، وهذا المعنى المؤكد بـ (من) التنصيصية قد ناسب النص ما عطفه عليه من قوله تعالى : (ولا اصغر من ذلك ولا اكبر) اذ جاءت الجملة المعطوفة كما في القراءة المصحفية بالأداة (لا) النافية للجنس وهي اقوى ادوات النفي في العربية لأنها تنفي عموم الجنس من غير استثناء وذلك يعني ان المعطوف والمعطوف عليه قد أتت بهما متناسقين تناسقاً تاماً في اللفظ وفي المعنى ، اذ ان التنصيص الذي يحمل معنى العموم يقابله جنس مفيد للعموم هو الاخر ، وهذا من فرائد الغرر والنكت في التعبير القرآني .

معنى الاستئناف :

ان الاستئناف في قوله تعالى : (ولا اصغر من ذلك ولا اكبر) يعني قطع النص عما قبله حتى وان كان استئنافاً نحويًا وبذلك تنتقل هذه الجملة فتدخل في حيز الكتاب المبين وهو علم الباري

بادئ ذي بدء لا يمكن للباحث الجزم بان معنى قوله تعالى : (الا في كتاب مبين) هو اللوح كما سيأتي في اقوال المفسرين ، وربما يكون كذلك وربما يكون معناه ضبط الشيء والتحفظ به ، وهذان الاحتمالان مدعاة الى تغيير المعنى ، كما ان الفعل (يعزب) كذلك له معان متعددة : فقد يكون بمعنى (يبعد) وهو ظاهر النص الكريم وقد يكون بمعنى (يظهر) على ما اورده الصاغاني<sup>(66)</sup> .

والمسألة الأخرى اتصال الاستثناء وانقطاعه فهو محتمل في الآية ، وذلك مما يوجب التوقف عنده للتبدل الحاصل في المعنى ، فكل ذلك لم يقف عنده ابن هشام ولم يناقشه بل ذكر جانباً واحداً منه .

فاذا كان (الكتاب المبين) هو اللوح المحفوظ فيصير المعنى عليه اذا كان الاستثناء متصلاً كما هو الاصل : لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر من ذلك الا اذا كان في كتاب مبين فانه يعزب عنه اي يبعد وهو معنى ظاهر الفساد اذ لا يبعد عن الباري من خلقه ما كان في الكتاب وما لم يكن فيه<sup>(67)</sup> .

ومع الالتزام بتقدير العطف ذهب السراج البلقيني الى ان يكون الاستثناء من محذوف والتقدير : ولا شيء الا في كتاب مبين ، ويجوز مع ذلك العطف ان يكون الاستثناء منقطعاً والمعنى لا يعزب عنه تعالى شيء من ذلك لكن هو في كتاب ، وقيل مع التزام العطف يكون الكلام على شاكلة قول الشاعر :  
ولا عيب فهم غير ان سيوفهم

بهن فلول من قراع الكتائب<sup>(68)</sup>

فالمعنى يكون كالتالي : انه لا يعزب عنه شيء سواء كان في الكتاب ام في غيره<sup>(69)</sup>

ويرى اخرون ان المقصود من قوله تعالى : (الا في كتاب) ان الكتاب هو علم الباري عز وجل ، فيكون المعنى على ذلك : ما يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمه الله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في علمه ، فهو نظير قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ اِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْاَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ اِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾<sup>(70)</sup> (...) حتى اذا ما جعلنا الكتاب المبين هو اللوح المحفوظ يبقى المعنى مستقيماً اذ ان الامر الغيبي اذا برز الى الشهادة لم يعزب عن الباري عز وجل بل

بين النصب على العطف والرفع على الاستئناف :

ان طول الفاصل الكلامي بين العاطف والمعطوف من المؤثرات التي نأخذها بنظر الاعتداد نحويًا ، اذ يرى النحاة ان استطالة الكلام مدعاة للاستئناف<sup>(76)</sup> ومن ذلك ما اورده ابن هشام في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴿<sup>(77)</sup> .

اذ اورد قراءتين في قوله تعالى (ياأمركم) : الاولى : بالنصب ، والثانية : بالرفع<sup>(78)</sup> فقال : ( فمن رفعه قطعه عما قبله وفاعله ضميره تعالى او ضمير الرسول ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم : (ولن ياأمركم) و (لا) على هذه القراءة نافية لا غير ، ومن نصبه فهو معطوف على (يؤتيه) وقيل على (يقول) ...<sup>(79)</sup> فالملاحظ ان ما سوغ هذه القراءة اي قراءة الرفع هو طول الفاصل الكلامي بين قوله : (يؤتيه) وقوله (ياأمركم) اذ يبلغ ذلك الفاصل اربعين وعشرين كلمة . فنحن اذن امام معنيين من رفع (ياأمركم) ونصبه فما الفرق بين المعنيين ؟

اولا : معنى النصب :

ان نصب الفعل (ياأمركم) في الآية الكريمة يعني عطفه على (يؤتيه) وهو مذهب ابن هشام ، وبذلك يكون تركيب النص بالشكل التالي : (وما كان لبشران يؤتيه .... وما كان له ان لا ياأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين ) فالمقطع الاول من النص صحيح المعنى : اي ما كان له ان يفعل هذا الفعل ، اما ما عطف عليه فمشكل وضعيف المعنى اذا ما اخذنا بنظر الاعتداد قوله تعالى (ما كان لبشر) فالكون المنفي يجب ان يسبق قوله (ولا يؤتيه) ونفي النفي اثبات فيكون النبي او الرسول مأمورا بأن يأمر الناس ان يتخذوا الملائكة والنبيين اربابا ، وهو معنى ظاهر الفساد . ولا ادري كيف ان ابن هشام قد اقر ذلك العطف مع ان الناظر الى السياق بتأمل بسيط يستطيع ادراك ان في العطف اشكالا متأنيا من المعنى الخاطئ .

عزوجل اما جملة (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في السماء) فلا تدخل في هذا الحكم لان ابن هشام قدر الوقف على كلمة السماء ، والواقع ان ما من مثقال ذرة ولا اصغرولا اكبر الا وهو داخل في علم الله ومكتوب في اللوح المحفوظ ان جعلنا الكتاب المبين هو اللوح المحفوظ ، وبذلك تختفي النكته المعنوية التي تتأتى من العطف اولا ، ثم الاخلال بمنظومة الآية القرآنية وتتابعها في التدرج من المثقال الى الذرة ثم الى اصغر من ذلك ولا اكبر وهو تسلسل اعجازي ينسفه الاستئناف ان قلنا به .

ان التسلسل الاعجازي في اسلوب العطف في النص القرآني السابق ، يمكن ادراكه بوضوح اذا ما قارنا ما ورد فيه بما ورد في سورة الانبياء من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾<sup>(73)</sup> فالملاحظ ان النص القرآني لم يذكر الوحدة الصغرى للمخلوقات وهي (الذرة) بل ذكر حبة الخردل لان المقام ليس بمقام تنصيص كما في النص السابق في سورة يونس ، وانما هو مقام تقريب ، اذ ان الانسان لا يبغض حقه ولا يظلم بمقدار هذه الحبة في حساب يوم القيامة .

فالسباق مختلف بين النصين ، وقرينة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقُسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ اي ان هناك موازين عادلة في حساب الآخرة .

هذا وقد جعل ابن هشام العطف هو الاقوى في النص الكريم اعني في سورة يونس - موضع البحث - وجعل له اولوية على الاستئناف اذ قال : (( ومما يقوي العطف انه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله تعالى : (عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الارض ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين)<sup>(74)</sup> الا بالرفع ))<sup>(75)</sup> .

وفي الواقع ان السياق الذي اتكأ عليه ابن هشام على الرغم من بعده في سورة اخرى الا ان ذلك يكون مدعاة لمقارنته بما ورد في اية يونس مورد البحث اذ عطف (اصغر واكبر) بالرفع ليس غير ، وعللة ذلك ان (مثقال ذرة) لم يأت بها على سبيل التنصيص ب (من) الجارة ولذلك قابلها بالعطف بالرفع لا ب (لا) النافية للجنس ، اذ قابل المرفوع (مثقال) بالمرفوع (اصغر واكبر) ، اما في سورة (يونس) قابل التنصيص بالتنصيص ، ولذلك ارى ان العطف اولى للأولوية في المعنى من القول بالاستئناف .

قال رجل يا رسول الله نسلم عليك كما يسلم بعضنا على بعض ، أ فلا نسجد لك ؟ قال : لا ينبغي ان يسجد لاحد غير الله ، ولكن اكرموا نبيكم واعرفوا الحق لأهله<sup>(82)</sup> .  
الرواية الثالثة :

ذكر الالوسي ان النصراري قد تقولوا على المسيح انه امرهم بعبادته ، فالاية رد على النصراري<sup>(83)</sup> .

فمن الملاحظ على البحث الروائي ان هذا البشر لا يعدوان يكون النبي محمد (صلى الله عليه واله) او عيسى عليه السلام وهذان الشخصان من سلالة الانبياء والمرسلين فكيف نقطعهم عن الكتاب والحكمة والنبوة .

والذي يبدو لي ان جعل الواو في (يامركم) للحال لانها انجع في المعنى واقرب الى مقصود الآية من العطف والاستئناف كليهما ، والتقدير: ما كان لشخص ان يؤتبه الله الكتاب والحكمة والنبوة ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا اي ان حاله تكون دائما انه لا يأمركم بهذا لان الباري عز وجل قد اعطاه الكتاب والحكمة والنبوة .

- بين اجابة القسم ب (لم) او تقدير محذوف :

يجاب القسم بأصناف من الجمل مثل الاسمية سواء كانت منسوخة او غير منسوخة<sup>(84)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ<sup>(85)</sup> وربما يكون الجواب جملة فعلية مؤكدة بنون التوكيد الثقيلة<sup>(86)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾<sup>(87)</sup> او النون الخفيفة<sup>(88)</sup> كقول الشاعر :

ارى محرزا عاهدته ليوافقن

فكان كمن أغريته بخلاف<sup>(89)</sup>

لان الفعل (عاهد) يتضمن معنى الاستحلاف واللام واقعة في جواب الاستحلاف (القسم) وكل ما يجري مجرى القسم يكون كذلك<sup>(90)</sup> .

ومن الجمل التي يجاب بها القسم ولكن على قلة الجملة المصدرة ب (لن)<sup>(91)</sup> كقول ابي طالب<sup>(92)</sup> :  
والله لن يصلوا اليك بجمعهم

حتى اوسد في التراب دفيينا

ومن ذلك النادر الجملة المصدرة ب (لم) ، ومنه تلك الرواية التي نقلها ابن هشام قائلا : (( وقيل لبعضهم : ألك بنون ؟ فقال :

وربما هذا الاشكال المعنوي هو ما دفع الزمخشري الى القول بان الفعل (يامركم) معطوف على الفعل (يقول) في النص الكريم<sup>(80)</sup> ثم قال : (( والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام اظهر (...))<sup>(81)</sup> .

حتى اننا اذا ما تجردنا عن المعنى الذي ذكرناه ، فان (الواو) لا تكون عاطفة بل هي واو الحال لان الكلام سيكون: ما كان له ان يستنبئه ويأمر الناس بان يكونوا عبادا له ويأمركم ان يتخذوا الملائكة والنبيين اربابا ، اي لم يستنبأ وهو على هذا الحال والحال هنا مستقبلية لأنه لا يجعل نبياً في وقت يفعل فيه هذا الفعل ، بل يستنبأ اولاً ولا يفعل ذلك بعدها اي امره للناس بما يخالف الشرائع السماوية وهذا الراي على رجحانه لم يقل به المفسرون ولا ابن هشام بل اقتصرنا على العطف والاستئناف .  
ومما يسند ما قلنا هو دخول (ان) المصدرية على الفعل المضارع (يؤتبه) تلك الاداة التي تحيل الزمن الى المستقبل مما يعطي تطابقا بين جملي (يؤتبه) و (يامركم) وكذلك قراءة (ولن يأمركم) ب (لن) التأبيدية .

- معنى الاستئناف :

ان قطع جملة (لا يأمركم) عما قبلها من الكلام يعني ان هذا الانسان من البشر الذين لم يؤتبه الله الكتاب والحكم والنبوة ومع كل ذلك هو لا يقول للناس : كونوا عباداً لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمرون الناس ان يتخذوا الملائكة والنبيين اربابا فاذا كان هذا البشر لم يؤت حكماً ولا كتاباً ولا نبوة فمن اي جنس هو أ من الملائكة مثلاً؟! !!

وهنا تحتم علينا الرجوع الى الروايات في سبب نزول هذا النص الكريم اذ ان الجنوح الى السياق الخارجي يسلط الضوء على جزء لا يستهان به من فهم ثيمة النص :

الرواية الاولى :

ان ابا رافع القرطبي والسعيد الالوسي من نصراري نجران قالوا لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أ تريد ان نعبدك وتتخذك رباً؟ فقال معاذ الله ان نعبد غير الله وان نامر بعبادة غير الله فما بذلك بعثني ولا بذلك امرني ، فنزلت الآية .

الرواية الثانية :

المكرر لأجل التوكيد ويبقى المعنى الاساس تاماً لا ينقص فيه ، وكذلك في (حي على الصلاة) فهي لتتميم الكلام لا لتوكيده . فهل اراد القائل هذا توكيد معنى : (ان له بنياً) . في الواقع ان الاجابة على مثل هذا التساؤل تقودنا الى النظر في جانبيين :

الاول : سائل ذلك الرجل هل كان خالي الذهن من وجود بنين للرجل المسؤول ام لا ؟

الثاني : معطيات سياق العبارة وقرائنها المساعدة .

الاول : من خلال تتبع سند هذه المقولة يتضح لنا ان السائل لا يعرف شيئاً من ذلك الرجل الذي كان اعرابياً يعرئ ابلاباً في (حى الربذة) ، ولعل سبب هذا السؤال متأثراً من كونه رجلاً كبيراً في السن ومع ذلك اخذ يعرئ تلك الابل في ذلك المكان الواسع الذي لا يسكن فيه ، اذ لم تصلح هذه الارض للسكن الا في القرن الثالث الهجري ثم خربت بسبب الحروب القبلية وادعا كثير من القبائل ملكيتها كقبيلة محارب وعبس وغطفان وفزارة ، حيث تقع الربذة على طريق الحج من بلاد نجد<sup>(94)</sup> فهي ذات موقع جغرافي مهم بالنسبة للري وهو امر في غاية الاهمية بالنسبة للقبائل العربية . فالأرض لا سكن فيها ومرور السائل كان مروراً عابراً لا اتفاق فيه ولا موافقة فالسياق يخبرنا اذن انه لا يوجد داع الى جملة محذوفة في النص كما قدرها ابن هشام ، اذ ان تلك الجملة المقدره لها وظيفة التوكيد لأنها بمثابة المكررة كما قدمنا والمعنى الوارد لا يتعلق بغرض التوكيد بل يتعلق بغرض الاخبار فقط .

الثاني : معطيات سياقية نصية :

لإيضاح ذلك علينا ايراد سياق تلك المقولة تاماً للمساعدة في تتبع القرائن الواردة في النص للوقوف على معنى مرجح فقد ورد في كتاب الامالي للوالي ما نصه : (( وحدثنا ابو بكر رحمه الله قال : اخبرنا عبد الرحمن عن عمه قال : قلت لإعرابي (بحى الربذة) : ألك بنون ؟ قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ، فقلت صفهم لي ، فقال : جهم وما جهم ينضي الوهم ويصد الهم ويعري الصفوف ، ويعلُّ السيوف قلت ثم من ؟ قال غشمشم وما غشمشم ؟ ماله مقسم وقرنه مجرجم ، جذل حكاك ومدره لكاك ، قلت ثم من ؟ قال : عشب وما عشب ؟ ليث مجرب وسماح مقشب ذكره باهر وخصمه عاثر

نعم . وخالقهم لم تقم من مثلهم منجبة<sup>(93)</sup> فالواو في (وخالقهم) للقسم و(خالقهم) مقسم به مجرور ، وجملة (لم تقم عن مثلهم منجبة) جواب القسم .

الا ان ابن هشام يرى ان لا استدلال في ذلك القول اي في قوله (وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة) والسبب هو ان هذا القول محتمل للحذف اي حذف جواب القسم ، والتقدير عنده : وخالقهم ان لي لبنين .

وبذلك تبلور لنا جملتان تكتنفان المعنى :

الاولى : وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ، فالقسم بالخالق ، جوابه : لم تقم ... الخ .

الثانية : وخالقهم ان لي بنين لم تقم عن مثلهم منجبة ، والقسم هنا مجاب بجملة (ان لي بنين) وبذلك تصبح جملة : (لم تقم عن مثلهم منجبة) جملة مستأنفة بحسب مذهب ابن هشام .

فعلى الباحث الان التمهيد في معنى الجملتين السابقتين لترجيح الاستئناف من غيره .

الجملة الاولى : وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ، فالقائل يقسم على ان هؤلاء الابناء لم تقم عن مثلهم منجبة ، والمنجبة : المرأة النجبية التي ولدت ولداً نجيباً وهي ضد المرأة المحمقة (بكسر الميم) .

فالقائل حينما سئل عن امتلاكه البنين اجاب بـ (نعم) ، ومن المعروف في السياق ان حرف الجواب (نعم) يقوم مقام جملة تامة ، فالمعنى يكون كالتالي : قيل لرجل : ألك بنون ؟ قال : لي بنون وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ، فاذا ما اخذنا بتقدير ابن هشام تصبح الجملة على النحو التالي : قال : ان لي بنين وخالقهم لم تقم ..... الخ .

فهل لتكرار هذه الجملة مسوغ نصي أو خارجي ؟

اذ ان العربي الخالص لا يمكن له ان يكرر بناءً معيناً الا وقصد به التوكيد اذا ما استثنينا بعض التعبيرات كما في الاذان (الله اكبر الله اكبر) و (حي على الصلاة حي على الصلاة) ، فالتكبير الثاني لا يراد به التوكيد بل المراد انشاء عبارة تكبير اخرى اتماماً لهذا القول ، والدليل على ذلك اننا لو اسقطنا التكبير الثاني لا يتم الاذان به ، على انه يجوز في النحو اسقاط

عساف<sup>(111)</sup> مجاهل<sup>(112)</sup> العساف : الراكب الطريق على غير هداية ، والمجاهل : الطرق الصعبة الملتوية ، كناية عن صلابته وحدته وحمال اعباء اي متحمل المسؤوليات العظام ، وقوله بهاض<sup>(113)</sup> ببزلاء<sup>(114)</sup> اي ثقيل الراي على قومه ، وبزلاء : اي الراي الجيد الذي يبزل عن الصواب الذي يشق عنه .

فيتضح ان اهتمام هذا الاعرابي لم يكن منصباً على كونه لديه اولاد او ليس لديه ، فهو قد اجاب بنعم بل اراد تعظيم شأن ما لديه من اولاد وهذا مناسب لسباق جواب القسم لان في القسم وجوابه تأكيد وتفخيم لشأن المقسم . فتأكيده قد ركز على تفخيم صفات اولاده ولم يؤكد على انه يملك اولادا ام لا .

اذن يمكن لنا ترقيين القول بان ما ذهب اليه ابن هشام من وجود محذوف في المقولة السابقة لا يتناسب والمعاني التي اوردها في السياقين النصي والخارجي وقرائهما . ومع ما قدمناه علينا النظر في :

#### استدراك :

ان استئناف جملة النفي التي قال بها ابن هشام اعني جملة (لم تقم عن مثلهم منجبة) لم يكن على اطلاقه ؛ اذ يجوز ان تكون جملة (لم تقم) صفة للنكرة (بنين) في الجملة التي قدرها ابن هشام ، والمعنى : نعم ان لي نجباء من ام نجبية ، وهذا المعنى لا يحتاج الى تأمل اذ ان الجملة مرتبطة بالموصوف برابط اقوى وهو الضمير (هم) في قوله (مثلهم) . اما الاستئناف فيقطع المعنى قطعاً مع تحفظنا على تقدير ابن هشام اصلاً .

#### الخاتمة :

بعد هذه النظرة المتأملة في مسائل الوقف والاستئناف الواردة في (مغني اللبيب) لابن هشام الانصاري يمكن لنا تثبيت ما يلي :

(1) لا يمكن للكلام ان ينقطع في حالة الوقف عما قبله انقطاعاً تاماً الا ما ندر ولا سيما اذا ورد ذلك في القران الكريم والشعر الفصيح .

(2) تعد مسائل الوقف والاستئناف من المؤثرات الكبيرة في ابراز المعاني في النصوص الفصيحة .

(3) لم ترد عند ابن هشام في المغني من مسائل الوقف والاستئناف الا النذر القليل قياساً الى حجم هذا

وفناؤه رحاب وداعيه مجاب ، قلت فصص لي نفسك فقال : ليث ابوربايل ركاب معاضل عساف مجاهل حمال اعباء بهاض ببزلاء<sup>(95)</sup>

فالملاحظ على سياق هذه المقولة ما يلي :

(1) ان هذا الاعرابي حينما اجاب (بنعم) لم يرد ان يؤكد تلك الاجابة بان له بنيانا وانما اجتزأ بحرف الجواب (نعم) ليس غير .  
(2) نلاحظ ان هذا الاعرابي اخذ يمللي على ابناؤه صفات التعظيم والتفخيم ، وقرينة ذلك قوله : (جهم ما جهم) وقوله (غشمشم وما غشمشم) وقوله (عشرب وما عشرب) ، فهذا التعبير المفخم تورده العرب لإعلاء الشأن والتعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿٩٦﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾<sup>(96)</sup> .

اما القرينة الثانية الدالة على التفخيم والتعظيم هي الصفات التي وصف بها اولاده نفسها ، اذ ان المتتبع لتلك الصفات يجدها توشي بالتعظيم والمديح والفخر والتفخيم لهم ، فقوله ينضي<sup>(97)</sup> اي يبزل ، والوهم<sup>(98)</sup> الفخم العظيم من الابل كناية عن شدته وصلابته ، ويصد<sup>(99)</sup> اي يكف ، والدهم<sup>(100)</sup> اي العدد الكثير ، ويفرى<sup>(101)</sup> يشق ، كناية عن شجاعته وعدم مهابته الصعاب ، ويعلّ السيوف : اي يوردها الدماء ثانية ، كناية عن كرهه وفره الكثير وعدم هروبه من المعركة ، والمجرم<sup>(102)</sup> المصروع ، كناية عن مقارعتة ، وجذل حكاك<sup>(103)</sup> شبه ولده بأصل الشجرة التي تحتك بها الشاة الجرياء فتشعر بالراحة ، كناية عن ايوانه الناس واکرامهم ، وقوله : مدره<sup>(104)</sup> لكاك اي لسان قومه الذي يدفع به عنهم ، كناية عن السؤدد والسيادة وقوله (لكاك)<sup>(105)</sup> من اللك اي الازدحام ، كناية عن مزاحمته الناس في كلامهم فلا يدع لهم منفذا على قومه ، وقوله (المصرب)<sup>(106)</sup> اي المغضب شديد الغضب كناية عن حدته وقوته ، وقوله : المقشب<sup>(107)</sup> : اي المخلوط ، كناية عن محبته لكل مجتمعه ، والباهر<sup>(108)</sup> : الغالب اي ان اعداءه تهرب من مجرد الكلام في سيرته لشجاعته .

اما صفات الاعرابي نفسه فكذلك تدل على الاعظام والافتخار والتفخيم ، فقوله : (ربابل)<sup>(109)</sup> جمع (رببال) وهو الاسد كناية عن شجاعته ، وقوله : ركاب معاضل<sup>(110)</sup> اي راكب الدواهي والامور الصعبة من غير تراجع كناية عن اقدامه ، وقوله

- (13) ينظر: الخزانة : 386.
- (14) ينظر: مغني اللبيب : 158/1 ، وشرح التسهيل : 150/2 ، والمفصل في صنعة الاعراب : 210 ، وشرح المفصل : 130/4 .
- (15) ينظر: مغني اللبيب : 158/1 .
- (16) ينظر: معاني القران للفراء : 415/2، واحكام القران: 180، ومغني اللبيب : 160-159/1 .
- (17) ينظر: مغني اللبيب : 159/1 .
- (18) ينظر: مغني اللبيب : 160-159/1 .
- (19) ينظر: معاني القران : 415/2 .
- (20) الانعام / 53 .
- (21) ينظر: الكشاف : 240/3 .
- (22) العنكبوت / 20-19 .
- (23) ينظر: مغني اللبيب : 160-159/1 .
- (24) ينظر: مغني اللبيب : 160-159/1 .
- (25) النبأ / 38 .
- (26) البقرة / 259 .
- (27) البقرة / 258 .
- (28) تفسير ابن عاشور / 210/2 .
- (29) ينظر: تفسير البيضاوي : 154/2 .
- (30) ينظر: تفسير الالوسي : 110/3 .
- (31) ينظر: تفسير الالوسي : 111/3 .
- (32) ينظر: تفسير البيضاوي : 152/4 .
- (33) الصفات / 8-6 .
- (34) البيت للبيد ، ينظر: الديوان : 150 .
- (35) ينظر: الكشاف : 153/2 .
- (36) مغني اللبيب : 502-501/2 .
- (37) ينظر: الجامع لأحكام القران : 201/20 ، وجمال القران : 673 ، والاتقان : 290/1 ، والمكتفي : 244 .
- (38) الانبياء / 73 .
- (39) الكشاف : 141/3 .
- (40) تفسير البيضاوي : 108/6 .
- (41) البحر المحيط : 210/3 .
- (42) الحجر : 17 .
- (43) الشعراء / 212 .
- (44) ينظر: مجمع البيان : 250/3 .
- (45) ينظر: الجملة بين القديم والحديث : 210 .
- (46) الرحمن : 62 - 63 .
- (47) مغني اللبيب : 521/2 .
- (48) ينظر: الجملة العربية بين القديم والحديث : 210 .
- الكتاب اعني المسائل التي من آرائه هو ، اما بقية المسائل الواردة في الكتاب فهو ناقل لها ليس غير .
- (4) ان اكثر مسائل الوقف والاستئناف عند ابن هشام تتطابق والقاعدة النحوية التي يتكلم بصدها الا انها تبتعد نوعا ما عن المعاني التي يرمي اليها النص .
- (5) اشار ابن هشام الى انواع من الاستئناف سواء كان نحويا ام بيانيا وذلك يشير الى دقته في النظر الى هذه المسائل .
- (6) ورد عند ابن هشام انواع من الوقف فرضتها المعاني التي هو بصدد البحث عنها .
- (7) ذكر ابن هشام انواعا من الوقف لم نجدها في الموارد الخاصة بهذه المسائل لان ذلك هو ما تفرضه عليه طبيعة المسألة ذاتها .
- (8) ان ابن هشام كان منصبا على ايضاح القاعدة النحوية واسنادها وتقويتها من خلال الاشارة الى مواضع الوقف والاستئناف ، ولذلك لا نجده يمعن النظر كثيرا في المعاني التي يرد فيها موضع من مواضع الوقف والاستعمال الا ما ندر .
- (9) يستند ابن هشام الى القراءة القرآنية احيانا اذا كانت تلك القراءة توافق موضع الوقف والاستئناف المؤثر في المسألة النحوية .

هوامش البحث :

(1) ينظر: النشر : 244/1 ، وقواعد التجويد : 82 .

(2) ينظر: قواعد التجويد : 120 .

(3) ينظر: الوقف والاستئناف : 78 .

(4) ينظر: شرح التسهيل : 151/2 .

(5) البيت لعمر بن ملقط ، ينظر: خزنة الادب : 210/2 .

(6) شرح التسهيل : 150/2 .

(7) ينظر: مغني اللبيب : 436/1 .

(8) ينظر: النوادر لابي زيد : 310 .

(9) ينظر: النوادر لابن الاعرابي : 235 .

(10) ينظر: خزنة الادب : 211-210/2 .

(11) ينظر: الخزانة : 384/2 .

(12) البيت لأمرئ القيس ، ينظر: شرح المعلقات : 36 .



- (87) الانبياء /57 .
- (88) ينظر: مغني اللبيب : 529/2 .
- (89) البيت مجهول القائل ، ينظر: مغني اللبيب : 529/2 .
- (90) ينظر: مغني اللبيب : 532-529/2 .
- (91) ينظر: مغني اللبيب : 375/1 .
- (92) ينظر: شرح شواهد المغني : 235 ، والديوان : 190 .
- (93) النوادر لابن زيد : 282 .
- (94) ينظر: النوادر للقيالي : 120/1 ، ومعجم البلدان : 111/1 .
- (95) الامالي للقيالي : 280 ، والنوادر لابن زيد : 240/2 .
- (96) الحاققة /1 .
- (97) ينظر: العين : 967 .
- (98) ينظر: العين : 1070 .
- (99) ينظر: العين : 510 .
- (100) ينظر: العين : 308 .
- (101) ينظر: العين : 741 .
- (102) ينظر: العين : 670 .
- (103) ينظر: العين : 132 .
- (104) ينظر: العين : 131 .
- (105) ينظر: العين : 290 .
- (106) ينظر: العين : 883 .
- (107) ينظر: العين : 180 .
- (108) ينظر: العين : 789 .
- (109) ينظر: العين : 190 .
- (110) ينظر: العين : 134 .
- (111) ينظر: العين : 649 .
- (112) ينظر: العين : 634 .
- (113) ينظر: العين : 162 .
- (114) ينظر: العين : 91 .
- (49) ينظر: اعراب القرآن وبيانه : 370/4 ، واعراب القرآن وبيانه وصرفه : 280/4 .
- (50) ينظر: مغني اللبيب : 564/2 .
- (51) مغني اللبيب : 564/2 .
- (52) ينظر: المطول على شرح التلخيص : 107/2 والانصاف : 210/2 .
- (53) ينظر: شرح الرضي : 121/2 ، وشرح المطول على التلخيص : 208/2 .
- (54) ينظر: المطول على شرح التلخيص : 309-307 .
- (55) ينظر: المطول على شرح التلخيص : 309-308 .
- (56) غافر/60 .
- (57) ينظر: معجم الشواهد الشعرية : 310 .
- (58) ينظر: تفسير ابن عاشور : 151/4 .
- (59) ينظر: مغني اللبيب : 185-184/1 .
- (60) البقرة /137 .
- (61) البقرة /71 .
- (62) كتاب سيويه : 438-437/1 .
- (63) يونس/61 .
- (64) سبأ /3 .
- (65) مغني اللبيب : 318-317/1 .
- (66) العباب الزاخر: 138/18 .
- (67) ينظر: تفسير الالوسي : 170/6 .
- (68) البيت للناطقة الذبياني ، ينظر: الديوان : 9 .
- (69) ينظر: تفسير الالوسي : 182/7 ، وتفسير ابن عاشور : 250/3 .
- (70) الجن /78 .
- (71) ينظر: تفسير الالوسي : 163/7 .
- (72) ينظر: تفسير السمرقندي : 290/2 .
- (73) الانبياء /42 .
- (74) النبا : 21 .
- (75) مغني اللبيب : 521/2 .
- (76) ينظر: مفتاح العلوم : 410/2 .
- (77) ال عمران /80-79 .
- (78) ينظر: التيسير : 75-74 ، والاتحاف : 226 .
- (79) مغني اللبيب : 333/1 .
- (80) ينظر: الكشاف : 280/2 .
- (81) ينظر: الكشاف : 281/2 .
- (82) ينظر: الكشاف : 273/2 .
- (83) ينظر: تفسير الالوسي : 120/7 .
- (84) ينظر: مغني اللبيب : 527/2 .
- (85) يس /3-2 .
- (86) ينظر: مغني اللبيب : 527/2 .
- مصادر البحث ومراجعته :**
- اولا : القرآن الكريم .
- ثانياً : المصادر والمراجع :
- احكام القرآن : دكتور علي بيومي اشرف ، دار الاضواء ، مصر ، ط1 ، 1993 .
- انوار التنزيل واسرار التأويل للبيضاوي (719)، تح : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار الفكر – بيروت ، ط2 ، (د.ت) .

- الاتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (911) ، تح : مركز الدراسات القرآنية ، جامعة الملك فهد ، الرياض (د.ت) .
- اعراب القرآن وبيانه : محيي الدين الدرويش ، دار سليمان زائدة ، ط2 ، 1428هـ .
- اعراب القرآن وبيانه وصرفه : محمود الصافي ، دار الرشيد ، مؤسسة الايمان بغداد ، 1997 .
- الانصاف في مسائل الخلاف : كمال الدين بن سعيد الانباري (577هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، دار احياء التراث العربي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط4 ، 1961 .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : شهاب الدين حمد بن الدمياطي (1117هـ) وضع حواشيه الشيخ انس مهرة ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط4 ، 2011 .
- الامالي : لابي علي اسماعيل بن القاسم القالي (356) عني بوضعها محمد الاصمعي ، دار الكتب المصرية ، (1926) .
- البحر المحيط : ابو حيان الاندلسي (745هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق عادل احمد عبد الموجود وعلي محمود عوض ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1 ، 1413 هـ ، 1993 .
- بحر العلوم (تفسير السمرقندي) : (373هـ) : نصر بن ابراهيم بن محمد السمرقندي ، دار الفكر ، لبنان ، ط2 ، (د.ت) .
- التحرير والتنوير : محمد الطاهر بن عاشور (1393) ، منشورات دار الكتب الشرقية ، تونس (د.ت) .
- التيسير في القراءات السبع : ابو عثمان بن سعيد الداني (444هـ) ، عني بتصحيحه اوتبير الالماني ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1 ، 1996 .
- الجامع لأحكام القرآن : محمد بن احمد القرطبي (671هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1 ، 1989 .
- جمال القراء وكمال الاقراء : علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني (842هـ) ، تح : علي حسين النواب ، مكتبة التراث - مكة ، ط1 ، (د.ت) .
- الجملة بين القديم والحديث : د. علي حمد الله المهنا ، دار النصر - ايران ، طهران ، ط2 ، 1983 .
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، (د.ت) .
- ديوان النابغة الذبياني (133هـ) ، تح : اورتزل اويل الالماني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1983 .
- ديوان ابي طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، (619هـ) ، تح : محمد التونجي ، مجمع احياء الثقافة الاسلامية ، (د.ت) .
- روح المعاني : لابي الثناء الالوسي (1270هـ) ، تح : علي عبد الباري عطية ، الطبعة الاولى ، (د.ت) .
- شرح التسهيل : جمال الدين بن مالك (672هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية - لبنان ، ط1 ، 2001 .
- شرح المعلقات السبع : الحسين بن احمد الزوزني (1093م) ، تح : لجنة التحقيق في الدار العالمية ، ط1 ، (د.ت) .
- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش (643هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (688هـ) ، دار الكتب العلمية - لبنان ، (د.ت) .
- شرح شواهد المغني : جلال الدين السيوطي ، (911هـ) ، تح : احمد ظافر ، دار الافتاء ، مصر ، ط1 ، (د.ت) .
- العين : الخليل بن احمد الفراهيدي (175 هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2005 .
- العباب الزاخر واللباب الفاخر : رضي الدين الحنفي الصاغاني (650هـ) ، تح : محمد حسن ال ياسين ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (د.ت) .

- قواعد التجويد : د. محمد علي كبة ، دارالاضواء ، ط2 ، (1992) .
- الكشاف : للزمخشري (538هـ) ، تح وتعليق : عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد عوض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط1 ، (د.ت) .
- كتاب سيوييه : عمر بن عثمان بن قنبر (180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، الخانجي ، ط2 ، 1982 .
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ابن هشام الانصاري (778هـ) ، علق عليه : د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق - طهران ، ط1 ، 1378هـ .
- المفصل في صنعة العرب : الزمخشري ، قدم له وبوبه : د. علي بوملحم ، دارومكتبة الهلال (2003م) .
- معاني القران : يحيى بن زياد الفراء (207) تح : فاطم محمد خليل ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 2003 .
- المكتفي في القراءات : ابو سعيد الداني (444هـ) ، تصحيح : اوتبير تنزل الالماني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1993م .
- مجمع البيان في تفسير القران : ابو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (449هـ) ، تح : ابراهيم شمس الدين ، دار المرتضى ، بيروت ، (ت2006م) .
- المطول على شرح التلخيص : سعد الدين بن مسعود التافازاني (654هـ) ، تح : علي هنداوي ، دار الرجاء السعيدة ، المغرب ، ط2 ، (د.ت) .
- معجم الشواهد الشعرية العربية : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط2 ، 1972 .
- مفتاح العلوم : ابو يعقوب يوسف بن احمد السكاكي (626هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (833هـ) ، اشراف وتصحيح ومراجعة الاستاذ محمد الصباغ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
- النوادر: لابي زيد الانصاري (310هـ) ، تح : محمد عبد القادر احمد ، دار الشروق ، ط1 ، (1401-1981م) .
- النوادر: ابو عبد الله محمد بن زياد الاعرابي (362هـ) ، تح : عبد المحسن ابراهيم الحسيني ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1 ، 2013 .
- الوقف والاستئناف : د. علي سامر المصري ، دار الاجيال ، ط1 ، 1983 .

## Summary

The effect of the stay and the appeal in directing the grammatical judgment of Ibn Hisham Al-Ansari

The idea of the research is to look at the performance values and moral functions that arise by stopping at a specific position of the text and then resuming the speech from the position after it. This was accompanied by examples of poetic and kuranic clues with the help of weighting meanings that are closer to the intended .